عمليات ناجحة مع من اراد ذلك . ومن المهم ان نؤكد ان عنوان هذه الضربات ليس المخربين وحدهم ، فمنظمات المخربين تعتمد اليوم على الدول العربية أكثر من أي وقت مضى » . وفي مقال آخر (٧٢/٩/١٢) دعا شيف الى انتهاج اسلوب الارهاب الشخصي خارج المنطقة ، واشار الى اعمال اسرائيل السابقة في ارسال الطرود المتفجرة والى حادثة كنفاني ، وقال « فالارهاب الشخصي خارج حدود المنطقة لن يحل كل شيء ... لكن دون اسلوب الارهاب الشخصي ... نكون كأننا القينا ، بأيدينا سلاحنا جانبا » . وتحدثت معاريف في ٩/٦ حول الموضوع فقالت « الوقت غير مناسب لاجراء حسابات صغيرة مهما كانت أهميتها ، فحسابنا أكثر شمولا وعمقا ، انه حساب الدم مع المخربين ومرسليهم ، كما اننا لن نفعل مثلهم بل سننقل الميدان الى اماكن بعيدة ونضربهم في عقر دارهم ... لقد بدأت مرحلة جديدة ، ليست مرحلة استنكار او شجب ، ولا مرحلة مشاركة بالاسى والاسف من جانب شعوب العالم ، بل مرحلة القضاء على المخربين ». وقالت دافار : « ان الحرب الدفاعية هامة ولكنها ليست كافية ، وان التحول سيطرأ عندما تأخذ اسرائيل زمام المبادرة لتصفية المخربين في كل مكان يتواجدون فيه » . اما عل همشمار فقالت في ٩/١١ انه يتوجب على دول أوروبا الغربية ، التي يتجمع فيها المخربون ، العمل على قطع دابرهم من اراضيها . وربطت هآرتس في ٩/٢٤ بين الحل السلمي وتصفية المقاومة حين قالت « من الضروري ان نؤكد على تجميد كل جهد سياسي طالما لم تعلن الدول العربية عن رغبتها في انهاء الارهاب » . وأكدت صحيفة اومر ، في اليوم ذاته ، على اهمية تأييد الولايات المتحدة لموقف اسرائيل « والذي يقضي بعدم الدخول في أية مباحثات للوصول الى اتفاق طالما ظل الارهاب العربي قائما » . وفي ٩/٢٢ نقل راديو العدو تصريحا لدبلوماسي اسرائيلي لم يكشف هويته للصحفيين في واشنطن ، قال فيه « لن توافق اسرائيل على حل سياسي في الشرق الاوسط الى ان تتوقف عمليات المخربين ... وسنضرب هؤلاء في الشرق الاوسط وخارجه، ولن ننتظرهم حتى يضربوننا »(٢٢).

من جهة اخرى ظهرت دعوات لفرض عقوبة الاعدام على الفدائيين . فطالب أمنون روبنشتاين ، عميد كلية الحقوق في جامعة تل ابيب ، والمعروف بآرائه الليبرالية في موضوع العلاقات بالعرب في اسرائيل والمناطق المحتلة ، طالب باصدار احكام اعدام ضد الفدائيين المعتقلين ، وقال : « ينبغي في نطاق محاربة الارهابيين ، اعادة النظر في مسألة فرض عقوبة الاعدام . لقد تحدد الموقف الرسمي ضد عقوبة الاعدام — الذي أيده كاتب هذه الاسطر — خلال أيام كنا نمارس فيها حربا صغيرة ضد جماعات من المخربين كانت تعبر نهر الاردن . في اطار هذه الحرب لم يكن هناك سبب وفائدة من فرض عقوبة الاعدام ... ولكن تغيرت الظروف اليوم تغيرا تاما ... »(٢٣). وشكلت اسرائيل لجنة لبحث قضية فرض عقوبة الاعدام على الفدائيين ، وأكد ذلك يعقوب شابيرا ، وزير العدل الاسرائيلي ، الذي أكد في حديث اذاعي يوم ٧٢/١٠/١٠ وجود مثل هذه اللجنة ونفى الاخبار التي انكرت وجودها . ومما قاله شابيرا ان اكثرية اعضاء اللجنة رأت ان لا مبرر لتغيير الوضع القائم ، لانه اذا ما فرضت تلك العقوبة فسيكون وقعها سيئا على عرب المناطق ، وانها لن تؤدي الى تقليص اعمال الارهاب »(٢٤).

وعلى الصعيد الخارجي اخذت المنظمات الصهيونية الارهابية تمارس نشاطا مماثلا لما كانت تقوم به قبل ١٩٤٨ . ففي ٧٢/٩/١٩ اعلن اعضاء رابطة الدفاع اليهودية في تل ابيب عن عزمهم على انشاء منظمة يهودية « مضادة للارهاب » ، ودعوا يهود العالم للاتصال بهم لهذا الغرض . وأعلن اعضاء الرابطة في مؤتمر صحفي بأن أحد رفاقهم قد اعتقل قبل اسبوع بتهمة محاولة ارسال صندوق اسلحة وذخيرة الى اعضاء الرابطة في الولايات المتحدة ، وان الهدف من ارسال الاسلحة هو استخدامها في ضرب السفارات